البند رقم 5:

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلـى

الـدورة الأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

2-5 نوفمبر 2024
اسطنبول - الجمهورية التركية

الفهرس

تمهيد: 3

القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 4

أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية 4

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات 7

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية 7

أ. المفاوضات التجارية 8

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية 9

القسم الثالث: تدريب المقاولات في مواضيع التجارة الدولية 11

أ. دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية 11

ب. برامج ودورات تدريبية تستهدف ريادة الأعمال النسائية والشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي ... 12.....

ت. دورات تدريبية لفائدة الفاعلين في قطاع السياحة: 14

القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية 15

أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية 15

ب. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية 16

الخـــلاصة: 17

الملاحـق 18

تمهيد:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف حول المواضيع قيد المناقشة.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يصادف إعداد تقرير هذه السنة ظرفية خاصة بعد جائحة كوفيد 19 والصراعات الجيوسياسية في مناطق عديدة من العالم.

بعد الانهيار الذي نجم عن الجائحة، لم يستمر تحسن التجارة العالمية الذي شهدناه في عام 2021 لفترة طويلة. وفقًا لتقديرات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، شهد حجم التجارة العالمية انخفاضًا بنسبة 5.29% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وذلك بسبب تأثير التوترات الجيوسياسية على قنوات التوزيع الدولية، وتقلبات أسعار السلع الأساسية وتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى.

اظهرت اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي قدراً من المرونة في التعامل مع التحديات المتعددة التي أدت إلى تراجع التجارة العالمية. نتيجة لذلك، سجل الحجم الإجمالي للتجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة مع باقي دول العالم زيادة بنسبة 1.75%، حيث ارتفع من 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 4.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2023.

أبدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي رغبتها الواضحة في تعزيز التجارة العالمية من خلال مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، ترأست كازاخستان المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC12)، الذي انعقد في جنيف خلال الفترة من 12 إلى 17 يونيو 2022. وفي عام 2024، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة وترأست المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC13) في أبو ظبي خلال الفترة من 26 فبراير إلى 2 مارس 2024. وساهمت الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي في اتخاذ عدد من القرارات الهامة التي تهدف إلى تعزيز التجارة الدولية كوسيلة لنقل الازدهار إلى جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى محاور برنامج الدوحة للتنمية الذي يشكل موضوع مناقشات جارية في إطار منظمة التجارة العالمية، يلخص هذا التقرير النتائج الرئيسية للاجتماع الوزاري الثالث عشر. ويلخص هذا التقرير أيضا حالة تنفيذ اتفاقية تسهيل الاستثمار التي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي. كما سيتم التركيز على حالة انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية. شهد المؤتمر الوزاري الثالث عشر الاختتام الناجح لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لإحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي القمر الاتحادية.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية: **القسم الأول**: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ **القسم الثاني**: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال منظمة التجارة العالمية؛ **القسم الثالث**: تدريب الشركات على قضايا التجارة الدولية؛ **القسم الرابع**: حالات انضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول: التطورات الأخيرة لأنشطة منظمة التجارة العالمية الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تتميز التطورات الأخيرة على مستوى منظمة التجارة العالمية بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC12) المنعقد في الفترة من 12 إلى 17 يونيو 2022 وكذلك مواصلة المناقشات حول محاور برنامج الدوحة التي ستشكل موضوع المناقشات المخطط لها في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC13)، المقرر عقده في الفترة من 26 إلى 29 فبراير 2024 في مركز أبو ظبي الوطني للمعارض. تجدر الإشارة إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية قد انتخبوا معالي السيد ثاني بن أحمد الزيودي، وزير الدولة للتجارة الخارجية، رئيسا للمؤتمر الوزاري الثالث عشر.

ويتعلق هذا القسم أيضا بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وهي من بين القضايا المهمة التي تهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أ. أحدث المستجدات على مستوى منظمة التجارة العالمية

شهد عام 2024 انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. جاء هذا المؤتمر في سياق دولي صعب يتطلب حلولا لمشاكل التنمية الاقتصادية المستدامة. بغية تحقيق هذا الهدف، حرص الوزراء خلال المؤتمر إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا العالقة، مع تعزيز الإنجازات التي تحققت في المؤتمر الوزاري الثاني عشر الذي عُقد في يونيو 2023. بالإضافة إلى ذلك، شهد هذا العام تنظيم المراجعة العالمية التاسعة لدعم منظمة التجارة العالمية من أجل التجارة في يونيو 2024 بمقر المنظمة. تعتبر هذه المراجعة منصة مهمة لتقييم التقدم في مبادرات الدعم من أجل التجارة[1] ومناقشة الخطوات المستقبلية لدعم البلدان النامية والبلدان أقل نمواً في تعزيز مشاركتها في التجارة العالمية. ويمكن تلخيص نتائج هذين الحدثين، إلى جانب مواضيع أخرى، على النحو التالي:

❖ متابعة نتائج المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية

وفي بيانها الختامي للمؤتمر الوزاري الثالث عشر، أبرزت السيدة أوكونجو إيويالا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، أن المؤتمر الوزاري الثالث عشر سمح باعتماد 10 قرارات وإعلانات وزارية متعددة الأطراف بتوافق الآراء، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. تسير المفاوضات بشأن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتسهيل الاستثمار من أجل التنمية (FID) بشكل جيد، حيث تم الانتهاء من أحد النصوص خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في فبراير 2024 في أبو ظبي. تمثل هذه الاتفاقية أهمية كبيرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ تهدف إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات، مع تعزيز الممارسات المسؤولة مثل مكافحة الفساد والتنمية المستدامة. حتى الآن، وقعت 128 دولة عضو على الاتفاقية، من بينها 92 دولة نامية أو من الدول الأقل نموا. ومن بين الدول الموقعة، يمكن أن نذكر المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، إندونيسيا، تركيا، باكستان، بنغلاديش، المغرب، ماليزيا، ونيجيريا.
2. تمديد الوقف الاختياري للرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية لمدة عامين، مما يحافظ على الممارسة الحالية التي تتضمن عدم فرض رسوم جمركية على عمليات النقل الإلكترونية إلى غاية الاجتماع الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية في عام 2025.
3. استكمال إجراءات انضمام دولتين من الدول الأقل نموا، وهما جزر القمر (عضو في منظمة التعاون الإسلامي) وتيمور الشرقية.
4. تشجيع أشغال لجنة الحواجز الفنية أمام التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (لجنة TBT) على المضي قدماً في تنفيذ اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة.

[1] تم إطلاق مبادرة "المعونة من أجل التجارة" التابعة لمنظمة التجارة العالمية في يوليو 2005 خلال المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم البلدان النامية، وخاصة الدول الأقل نمواً، في تعزيز قدراتها التجارية وتحسين بنيتها التحتية، مما يسهم في اندماجها بشكل أكثر فعالية في النظام التجاري العالمي.

5. تنفيذ المعاملة الخاصة والتفضيلية لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة، وهي خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة للبلدان الأقل نموا بعد سنوات من المناقشات.

6. دخول ضوابط جديدة بشأن التنظيم الوطني للخدمات حيز التنفيذ، والتي من المتوقع أن تساهم في تقليل تكاليف التجارة بأكثر من 125 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضوابط مدرجة في جداول التزامات الأعضاء المشاركين بشأن الخدمات وسيتم تطبيقها وفقًا لمبدأ "الدولة الأكثر رعاية".

7. التزام بتحسين الأداء اليومي لمجالس منظمة التجارة العالمية ولجانها ومجموعات التفاوض بهدف زيادة كفاءة وفعالية المنظمة وتسهيل مشاركة الأعضاء في أشغالها، وأصدر الوزراء تعليماتهم إلى المجلس العام وأجهزته الفرعية بمواصلة هذا العمل وتقديم تقرير عن التقدم المحرز، عند الاقتضاء، إلى المؤتمر الوزاري المقبل.

8. الحفاظ على تدابير الدعم لصالح الأعضاء غير المنتمين لفئة البلدان الأقل نموا، بما يشمل المساعدة الفنية وكذلك المعاملة الخاصة من حيث تسوية المنازعات لمدة 3 سنوات.

9. التزام ببرنامج عمل الاقتصادات الصغيرة الهشة لتسهيل اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك من خلال الاستمرار في التركيز على أولوياتها والبحث عن حلول في جميع جوانب أشغال منظمة التجارة العالمية.

10. اعتبارا من 1 سبتمبر 2024، تم قبول اتفاقية دعم مصايد الأسماك رسميا من قبل 80 عضوا في منظمة التجارة العالمية، ومن بين الدول التي قبلت بالاتفاقية مؤخرا بنين وسيراليون. تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تحتاج إلى 30 حالة تصديق إضافية لبلوغ ثلثي أعضاء المنظمة، وهو الشرط اللازم لدخولها حيز التنفيذ.

بالنسبة للمسائل الأخرى التي لم تجد حلاً والتي ستخضع لمفاوضات في المؤتمر الوزاري القادم، فهي تشمل ما يلي:

- مسألة القطن في منظمة التجارة العالمية حيث تركز المناقشات حاليا على محورين متكاملين: 1) الجانب التجاري، في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الدعم الذي له آثار مشوهة. و2) والمساعدة الإنمائية المقدمة لإنتاج القطن وسلسلة قيمة القطن. تجدر الإشارة إلى أن المناقشات جاءت نتيجة "المبادرة القطاعية بشأن القطن" لدول مجموعة الأربعة (بنين وبوركينا فاسو ومالي وتشاد، التي انضمت إليها كوت ديفوار لاحقا) والتي تُعرّف قضية القطن باعتبارها قضية أساسية على جدول أعمال النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- تتمثل المناقشات المنظمة حول التجارة والاستدامة البيئية، بما في ذلك خطة العمل، في تحليل شامل وتحديد ممارسات جيدة متعددة.
- يجري العمل على تحقيق الترشيد أو الإلغاء التدريجي أو الإلغاء التام لدعم الوقود الأحفوري الضار ضمن أهداف التنمية المستدامة.

❖ **الاستنتاجات الرئيسية للمراجعة العالمية التاسعة لدعم منظمة التجارة العالمية من أجل التجارة:**

تناولت نتائج المراجعة العالمية التاسعة لدعم منظمة التجارة العالمية من أجل التجارة، التي عقدت في يونيو 2024، الأولويات الناشئة في سياق ما بعد الجائحة وفي مواجهة التحديات العالمية الحالية. تشمل المواضيع المهيمنة ما يلي:

1) **بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات**: من الواضح أن الأزمات الصحية والجيوسياسية والمناخية الحالية تستدعي استراتيجيات أكثر مرونة للدول النامية، خاصة لتعزيز سلاسل التوريد ودعم الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

2) **التحول الأخضر والتنمية المستدامة**: تم التركيز على ضرورة دمج مبادرات المعونة من أجل التجارة في التحول نحو اقتصاد أكثر اخضرارا واستدامة. وقد ناقش الاستعراض كيف يمكن لهذه المعونة دعم مشاريع الطاقة المتجددة والممارسات الزراعية المستدامة وتقليل انبعاثات الكربون.

3) **الشمول الرقمي**: في ظل تزايد التجارة الرقمية، أكدت المراجعة العالمية التاسع على أهمية تطوير الوصول

إلى التقنيات الرقمية في البلدان النامية. ويشمل ذلك إنشاء البنية التحتية، وتحسين الاتصال، وتعزيز المهارات الرقمية لتمكين هذه البلدان من الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي.

4) **تمويل المعونة من أجل التجارة**: تناولت المناقشات ضرورة تعبئة التمويل اللازم لتلبية احتياجات البلدان النامية في ظل قيود الميزانية. وتم التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع المعونة من أجل التجارة.
5) **الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين**: تمت مناقشة دور المعونة من أجل التجارة في تعزيز الإدماج الاجتماعي، خاصة إدماج النساء والشباب في التجارة العالمية. والهدف هو تحسين وصول هذه الفئات الضعيفة إلى الأسواق والفرص الاقتصادية.

وهكذا، أتاح هذا المنتدى تجديد التزام الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بتعزيز برامج المعونة من أجل التجارة، بهدف جعل النظام التجاري العالمي أكثر شمولا ومرونة واستدامة.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المركز الإسلامي لتنمية التجارة نظم جلسة نقاش حول "تنمية تجارة السلع والأمن الغذائي في أفريقيا" في إطار أنشطة المراجعة العالمية التاسعة للمعونة من أجل التجارة، يوم الخميس 27 يونيو 2024، في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف. وقد خرجت اللجنة، التي شهدت مشاركة ممثلين من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والممثلية الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف، بأهم التوصيات التالية:

1) **تطوير التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي:** يهدف إلى دعم الزراعة المحلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وتوفير البذور والأسمدة عالية الجودة، بالإضافة إلى إدارة المياه وتبني تقنيات الزراعة المبتكرة.
2) **تعزيز القدرات المحلية**: من خلال تدريب المزارعين، وخاصة النساء والشباب، على أفضل الممارسات الزراعية وإدارة الأراضي المستدامة، وتنويع المحاصيل لزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
3) **مواءمة السياسات الوطنية مع أهداف الأمن الغذائي**، مع الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية، خصوصًا فيما يتعلق بالإعانات الزراعية، والوصول إلى الأسواق، وتدابير الدعم الداخلي.
4) **تشجيع التعاون الإقليمي والدولي**: من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة.
5) **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**: خاصة بين المؤسسات الإقليمية والدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بهدف مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تهيئة بيئة مواتية لتنمية الأمن الغذائي.

❖ **موضوعات أخرى لمنظمة التجارة العالمية:**

في عام 2024، قدمت عدة دول سياساتها التجارية لمراجعة منظمة التجارة العالمية. حيث خضع المغرب للمراجعة يومي 22 و24 أبريل، تلتها كازاخستان يومي 25 و27 سبتمبر. كما أجرت جزر المالديف مراجعتها يومي 23 و25 أكتوبر، بينما تمت مراجعة بروناي دار السلام يومي 27 و29 نوفمبر. تتيح هذه المراجعات الفرصة لتقييم السياسات التجارية لهذه البلدان وضمان امتثالها لقواعد منظمة التجارة العالمية.
عُقد المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية لعام 2024 في جنيف، سويسرا، من 10 إلى 13 سبتمبر، تحت شعار "إعادة العولمة"، بهدف تعزيز تجارة عالمية أكثر شمولا واستدامة. وتناول المنتدى أحد المواضيع الرئيسية وهو كيفية ضمان توزيع أكثر إنصافا لمنافع التجارة، مع التركيز على المجتمعات المهمشة والبلدان النامية التي غالبا ما تُستبعد من الفوائد الاقتصادية العالمية. كما أكد المنتدى على الدور الحيوي للتجارة العادلة في تعزيز النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، والتحول البيئي. وشمل المنتدى جلسات متنوعة تناولت موضوعات مثل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التجارة عبر التكنولوجيا الرقمية، والإدارة المستدامة للمواد البلاستيكية، وسلاسل القيمة الدائرية في قطاع النسيج.

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل المبادلات 2

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز النفاذ في 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبعد أربع سنوات من دخول اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ (TFA)، صادقت لجنة تسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في 3 مارس 2021، على خارطة طريق لدراسة التقدم المحرز في تنفيذها.

اعتبارًا من 1 سبتمبر 2024، وصل معدل التنفيذ الإجمالي للالتزامات بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (TFA) إلى 80.3%. تعكس هذه النسبة الجهود التي يبذلها أعضاء المنظمة لتبسيط وتحديث الإجراءات الجمركية والتجارية العالمية، مع هدف الوصول إلى معدل 87.9% بحلول نهاية عام 2025.

وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، يختلف معدل التنفيذ حسب مستوى التنمية في الدول الأعضاء. ففي البلدان النامية التابعة للمنظمة، يبلغ معدل التنفيذ حوالي 84%، بينما يصل إلى حوالي 48% في الدول الأقل نموا[3].

عدد الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة هو 42 من بين 159 دولة. (توجد لائحة الدول التي صادقت على الاتفاقية حسب تاريخ الإشعار ضمن الملاحق، خاصة جدول رقم 4).

وتجدر الإشارة أن 42 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي قامت بالإشعار بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة و38 دولة قامت بالإشعار بالفئة (ب) و33 دولة قامت بالإشعار بالفئة (ج)، وذلك حسب معطيات منظمة التجارة العالمية لشهر أكتوبر 2024.

المصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة حسب مناطق منظمة التعاون الإسلامي
المصدر: منظمة التجارة العالمي أكتوبر 2024

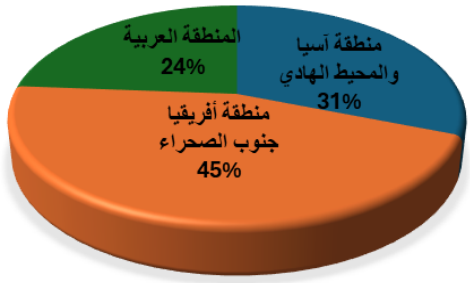

وكانت آخر الدول التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة هي: المغرب ومصر وطاجيكستان ومالديف وغينيا وتونس وغينيا بيساو والقمر الاتحادية. للتذكير كانت هونج كونج الصين أول من صادق على الاتفاقية.

وتلخص قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية وضع تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما تتضمن التفاصيل المتعلقة بتطبيق تدابير اتفاقية تيسير التجارة من قبل دول ومناطق منظمة التعاون الإسلامي[4].

القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

في إطار الدعم المقدم للدول الأعضاء في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية، أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من أنشطة بناء القدرات بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمرات الوزارية، والانضمام إلى المنظمة، وتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة (TFA) والتكامل الإقليمي. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

---

[2] لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية على الموقع التالي:
https://tfadatabase.org/implementation

[3] https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/progress-by-member
[4] https://www.tfadatabase.org/fr/implementation/progress-by-measure

أ. المفاوضات التجارية

شملت الأنشطة المتعلقة بالمفاوضات التجارية في الآونة الأخيرة الإعداد للمؤتمرين الثاني عشر والثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن المساعدة الفنية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لبعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

❖ **ورشة عمل افتراضية حول التحضير للمؤتمر الوزاري الثاني عشر، 31 مايو 2022.**

في إطار التحضير لمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في يونيو 2022 في جنيف، سويسرا، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع أمانة منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل إقليمية افتراضية تحضيرا لهذا المؤتمر في 31 مايو 2022.

كان الهدف من هذه الورشة التي جاءت بعد ورشتي العمل اللتين تم تنظيمهما في يونيو ونوفمبر 2021، هو إتاحة الفرصة لدول منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة القضايا التي تشكل جدول المؤتمر الوزاري الثاني عشر والاستعلام عن أهم المستجدات المتعلقة بحلة المفاوضات والنتائج المحتملة. ركزت الورشة على آخر التطورات منذ نوفمبر 2021، بهدف الإعداد الجيد لأعمال هذا المؤتمر. حضر هذه الورشة 95 مشاركا من 21 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

❖ **ورشة عمل افتراضية إقليمية تحضيرا للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، 10- 11 يناير 2024، تونس، الجمهورية التونسية**

تم تنظيم هذه الورشة بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية بهدف الإعداد لمشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أشغال المؤتمر الوزاري الثالث عشر، من خلال السماح لها بتنسيق مواقفها وتبادل خبراتها. كما مكنت من الاطلاع على آخر تطورات مفاوضات منظمة التجارة العالمية، منذ فبراير 2023، حول مختلف المواضيع قيد المناقشة في منظمة التجارة العالمية. وشملت المواضيع التي تم تناولتها المناقشات التجارة والصحة، ودعم صيد الأسماك، والأمن الغذائي، والتجارة الإلكترونية وإصلاح منظمة التجارة العالمية. كما كان هذا الاجتماع فرصة لفهم قضايا وإجراءات اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية. وشارك في ورشة العمل 50 ممثلا من 19 دولة عضو و6 منظمات دولية.

❖ **جلسة نقاش حول "تنمية تجارة السلع والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" 27 يونيو 2024 جنيف، سويسرا.**

تندرج هذه الجلسة في إطار مساهمة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في "المراجعة العالمية التاسعة للمعونة من أجل التجارة 2024"[5] التي تنظمها منظمة التجارة العالمية. ترأست النقاش السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بحضور ممثلين عن منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، والممثلية الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. كما وفرت هذه الجلسة، التي حضرها مندوبون من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودول أخرى، فرصة لتقييم عدد من الإجراءات اللازمة لتحسين الأمن الغذائي في منطقة جنوب أفريقيا[6].

❖ **المساعدة الفنية لانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية**

كانت نتائج هذه الدراسة موضوع المائدة المستديرة الثانية عشرة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي عقدت على هامش المؤتمر الوزاري الثالث عشر يومي 24 و25 فبراير 2024 في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة).

سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة المشاورات مع شركائه لتنظيم الأنشطة الرامية إلى دعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولاسيما:

- مهمة إشرافية لصالح جزر القمر التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية.

[5] https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/a4t_e/global_review24_e/gr24_session_fullpage_e.htm?session=32

[6] ترد توصيات هذه الجلسة في الفقرة أ-3، التي تركز على التطورات الأخيرة في منظمة التجارة العالمية.

- ورشة عمل لإعداد تقرير حول الدراسة الخاصة بإمكانية انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية؛ إعداد دراسة بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية.
- ورشة عمل حول متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لصالح دول آسيا الوسطى.

1) أنشطة دعم مشاريع التكامل الإقليمي

في إطار دعم الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، تم مؤخرا تنفيذ الأنشطة التالية، وهي:

- التوقيع على اتفاقية شراكة بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية، في 15 مارس 2023 بنواكشوط، تتعلق بتكوين أطر موريتانية في مختلف مواضيع المفاوضات والدبلوماسية الاقتصادية. وتجري الاتصالات لتحديد احتياجات البلدان الأفريقية الأخرى في هذا المجال.
- ورشة عمل حول تنمية التجارة الرقمية في أفريقيا لصالح الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نظمت في الفترة من 8 إلى 10 يناير 2024 في الدار البيضاء/ المملكة المغربية بالشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة في المملكة المغربية. وكان الهدف منها هو تعزيز قدرات الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة الرقمية وتزويدها بفهم أفضل للسياق الأفريقي والدولي الذي تجري فيه مفاوضات مشروع البروتوكول بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكان يتوقع من أشغال هذه الورشة أن تحقق تمكين البلدان من استكمال مشاوراتها الوطنية بشأن البروتوكول المذكور. وشارك في الورشة 24 مشاركا من 14 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.
- ستُعقد ورشة عمل لتقديم تقرير عن دراسة حول "إمكانات التجارة بين المنطقة الأفريقية والعربية"، التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، يومي 8 و9 أكتوبر 2024 في الدار البيضاء. توفر هذه الورشة فرصة لعرض توصيات الدراسة بهدف تعزيز مشاريع التكامل الإقليمي بين الدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- من المقرر تنظيم ورشة تدريبية حول "التجارة في الخدمات في ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" خلال الربع الأخير من عام 2024 بالدار البيضاء، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية. وتهدف هذه الورشة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، التي تنتمي إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ب. تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

تمثل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة عاملً حاسما في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي. تتضمن هذه الجهود تنفيذ مبادرات تهدف إلى تبسيط وتقليص إجراءات عمليات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك التحول الرقمي وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجال الأنظمة، وذلك بما يتوافق مع أحكام اتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا السياق، يُسلط الضوء على التفاصيل الخاصة بالمبادرات التي قام بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الفقرات التالية.

1. دعم رقمنة إجراءات التجارة الخارجية:

ستؤدي أنشطة رقمنة إجراءات التجارة الخارجية إلى خفض تكاليف معاملات الصادرات والواردات من السلع في الدول الأعضاء. ولتلبية توقعات الدول الأعضاء، يواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والتحالف العالمي لتيسير التجارة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، عملية تحديد احتياجات البلدان فيما يتعلق برقمنة إجراءات التجارة الخارجية المتعلقة بالصحة النباتية وشهادة النقل. وفي هذا الصدد، تم القيام بما يلي:

❖ **شهادة الصحة النباتية الإلكترونية:**

- تنظيم بعثتين استكشافيتين لتنفيذ حل e-Phyto في عملية التجارة الدولية، في نيجيريا (28 نوفمبر - 2 ديسمبر 2022) وفي توغو (13-17 مارس 2023). تهدف هاتان البعثتان، بناء على طلبات من هذين البلدين، إلى تحديد احتياجات الفاعلين الرئيسيين في القطاعين العام والخاص من حيث الرقمنة. وتحديد الصعوبات على أرض الواقع للحصول على شهادة الصحة النباتية وكذلك أفضل السبل للنجاح في رقمنة هذه العملية من أجل تحسين أثرها على تسهيل التجارة في الدول المعنية.

- ورشة عمل وطنية للإطلاق الرسمي لمشروع رقمنة إجراءات منح شهادات الصحة النباتية (e-phyto) في 24 مايو 2023 في لاغوس، نيجيريا، واكتمل المشروع في يونيو 2024. كما تم إطلاق المشروع في لومي، توغو، في 27 سبتمبر 2023، وتم الانتهاء من تنفيذه في يوليو 2024.

تتعلق الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع خلال عام 2023 بما يلي:

- تنظيم 5 دورات تدريبية في نيجيريا و 3 دورات تدريبية في توغو للشركات المصدرة ووكلاء الشحن والوكلاء الإداريين.
- بعثة استكشافية مع الخزائن العامة لمشروع الدفع الإلكتروني.
- اقتناء أجهزة حاسوبية من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) عضو GATF. تجدر الإشارة إلى أنه تم حتى الآن توزيع 9 أجهزة كمبيوتر و80 جهاز لوحي وملحقاته بالإضافة إلى 80 بطاقة SIM لصالح نيجيريا بالإضافة إلى 13 جهاز كمبيوتر و47 جهاز لوحي وملحقاته ومضاد فيروسات و10 طابعات و47 بطاقات SIM.
- مواصلة دراسة الإمكانيات التقنية والمالية مع شركاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تنفيذ أنشطة "e-phyto" في البلدان التالية: بوركينا فاسو وموريتانيا وبنين، بالإضافة إلى ورش العمل الإقليمية (إفريقيا وآسيا والعالم العربي).
- تنظيم ورشة عمل يومي 3 و4 يونيو في بانكوك (تايلاند)، لإطلاق تقرير بعنوان "تسهيل التجارة الرقمية والمستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي الآسيوية". يستند هذا التقرير إلى نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الخامسة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023).
- تنظيم ورشة عمل تدريبية في الفترة من 5 إلى 7 أغسطس في مدينة بوجور بجمهورية إندونيسيا، حول تحسين إدارة مخاطر نظام الرقابة والتفتيش على واردات الأسماك والمنتجات البحرية في إندونيسيا. تأتي هذه الورشة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والتحالف العالمي لتيسير التجارة ومؤسسة TFO كندا وهيئة الحجر الصحي الإندونيسية (IQA)، ووكالة ضمان الجودة البحرية ومصايد الأسماك (MFQAA).

❖ **رقمنة إجراءات النقل البري:**

تتعلق مساعدة البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عملياتها لرقمنة إجراءات النقل (e-TIR) بدعم بلدان منظمة التعاون الإسلامي في أفريقيا لاعتماد الاتفاقيات الدولية للنقل البري (TIR) بما في ذلك مسألة رقمنة الإجراءات. ستتيح الأنشطة الرامية إلى رقمنة إجراءات التجارة الخارجية تقليل تكاليف المعاملات لصادرات وواردات السلع في الدول الأعضاء. الإجراءات المتخذة في عام 2023 وتلك المقرر اتخاذها في عام 2024 هي:

- التنظيم المشترك لورشة عمل حول اتفاقية النقل البري التي عُقدت في جنيف في 8 فبراير 2023، تحت عنوان "تنفيذ اتفاقية النقل البري الدولي – التحديات والفرص"، من تنظيم اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للنقل البري (IRU).
- عقد ورشة عمل حول النقل البري الدولي لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، في جيبوتي يومي 1 و2 مارس 2023، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للنقل البري.
- اجراء مشاورات مع البنك الإسلامي للتنمية وباقي شركائه مثل الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لدراسة إمكانية القيام بأنشطة خلال عام 2024. وتتعلق المبادرات المخطط لها بما يلي:
  - تنظيم ورشة عمل للتوعية بأهمية اعتماد الاتفاقيات الدولية للنقل البري (TIR وCMR) لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
  - تنظيم ورش عمل تدريبية حول رقمنة إجراءات النقل (e-TIR) بين النقاط الحدودية. وسيشمل المشروع في عام 2024 كل من تشاد والسودان.

2. تنفيذ الفئة C من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية:

تهم المساعدة الفنية لتنفيذ الفئة C من اتفاقية تسهيل التجارة، في المقام الأول، الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي أعربت عن حاجتها للتأطير في هذا السياق. تم التخطيط لتنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية خلال النصف الأول من عام 2023. وهي كالتالي:

- جلسات افتراضية بالشراكة مع الأونكتاد والبنك الدولي للدعم الفني لفائدة أعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة في جمهورية غينيا لتحديد وضعية تنفيذ تدابير الفئة C من اتفاقية تسهيل التجارة والحاجيات من المساعدة الفنية.
- تنظيم ورشة عمل تدريبية وطنية بالشراكة مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المغربية لتبسيط الإجراءات الجمركية، لفائدة الغابون في ليبروفيل في الفترة من 13 إلى 17 مارس 2023.
- تنظيم ورشة عمل تدريبية وطنية حول تحديد المواعيد النهائية المناسبة لتنفيذ هذه التدابير، من 7 إلى 9 يونيو 2023 في كوناكري (غينيا).
- عقد ورش عمل وطنية وإقليمية لفائدة باقي الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال في عام 2024.

القسم الثالث: تدريب المقاولات في مواضيع التجارة الدولية

في إطار المساعدة الفنية وبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة سلسلة من الدورات التدريبية الموجهة للشركات. تم تخصيص اهتمام خاص لدعم ريادة الأعمال بين النساء والشباب. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أهمية قطاع السياحة نظرا لتأثيره الإيجابي في تحسين دخل السكان. تتمثل أنشطة المركز في الجهود التي يبذلها في هذه المجالات كما يلخص في الفقرات التالية. يتم تلخيص أنشطة المركز في الفقرات التالية:

أ. دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية

1. دورات تدريبية عبر الانترنت حول التجارة الدولية

أخذت ورش العمل التي تم تنظيمها خلال عام 2023 في الاعتبار موضوعات جديدة في التجارة الدولية. أُقيمت هذه الدورات التدريبية على شكل ندوات افتراضية مدتها 3 ساعات، أشرف عليها خبراء دوليون، وشملت الوحدات الثلاث التالية: النقل والخدمات اللوجستية، التسويق الرقمي، والتجارة الدولية.

خلال عام 2024، نظم المركز أيضًا الدورتين التدريبيتين التاليتين بالتعاون مع مركز أنقرة:

- **ورشة عمل حول "تطوير صناعة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 24-25 أبريل 2024:**

تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي الوطني في جمهورية إندونيسيا (BAPPENAS) بهدف تسهيل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في تطوير صناعة الحلال بين المؤسسات الوطنية ذات الصلة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

شهدت الورشة مشاركة أكثر من 200 شخص، حيث تبادل المشاركون الخبرات مع خبراء من إندونيسيا وتركيا وماليزيا، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز أنقرة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وجامعة دورهام ومنظمة السياحة العالمية. تناولت الموضوعات المطروحة خلال ورشة العمل ما يلي: مقدمة حول صناعة الحلال؛ شهادات ومعايير الحلال؛ تطوير السياحة الحلال؛ التمويل والاستثمار الإسلامي؛ الأطر السياسية والتنظيمية؛ وجهود المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الترويج لصناعة الحلال في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما شاركت الدول الأعضاء تجاربها وأفضل ممارساتها في هذا المجال.

❖ **ورشة عمل تدريبية حول الاقتصاد الرقمي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عُقدت في 5-6 أغسطس 2024.**

تم تنظيم هذا التدريب بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي الوطني في جمهورية إندونيسيا (BAPPENAS) بهدف إثراء معرفة الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها في مجال الاقتصاد الرقمي.

شارك في الورشة ممثلين من المنظمات الدولية والوزارات والوكالات الحكومية لتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التحديات والفرص في هذا المجال. خلال هذا اللقاء، تبادل المشاركون الأفكار مع خبراء من إندونيسيا وتركيا والكاميرون، بالإضافة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة وباقي المنظمات المتخصصة، حول الموضوعات التالية: مقدمة عن الاقتصاد الرقمي الإسلامي: الفرص والتحديات؛ دمج المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية في التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي؛ الاستراتيجيات في تطوير وتشغيل التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ أخلاقيات العمل في سياق إسلامي؛ التمكين الاقتصادي في العصر الرقمي: دور الاقتصاد الرقمي الإسلامي؛ البنية التحتية للتحول الرقمي والأمن السيبراني؛ وأهمية الذكاء الاقتصادي في تعزيز التجارة والاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

سلط هذا الحدث الضوء على التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مجال الاقتصاد الرقمي وكشف عن الفجوة الرقمية الموجودة داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي. واستغل المنظمون هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء على تعزيز التواصل والتعاون من أجل دعم التحول الرقمي لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

2. دورات تدريبية بشكل حضوري

في هذا السياق، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع إدارة التعاون وتنمية القدرات بالبنك الإسلامي للتنمية وKOSGEB، يومي 1 و2 ديسمبر 2023 ورشة عمل لبناء قدرات الشركات الصغرى والمتوسطة في مجال التصدير. وشاركت 12 دولة عضو في هذه الورشة وتبادلت تجاربها وبرامجها الوطنية لتنمية الشركات الصغرى والمتوسطة. واقترح المشاركون فكرة إنشاء شبكة وكالات الشركات الصغرى والمتوسطة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، تقدمت السنغال باقتراح لتنظيم منتدى الشركات الصغرى والمتوسطة الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية وKOSGEB في داكار في عام 2024.

خلال عام 2025، سيواصل المركز جهوده الرامية إلى تحسين وضع دول منظمة التعاون الإسلامي في الأسواق الدولية وسينظم الأنشطة التالية:

- تدريب لصالح مديري هيئات تنمية التجارة ووكالات تشجيع الاستثمار، على هامش المعرض التجاري التاسع عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- ورشة عمل حول المشاركة في المعارض العامة والقطاعية، على هامش المعرض التجاري التاسع عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- ورشة عمل تدريبية حول الوصول إلى الأسواق وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.
- ورشة عمل حول تعزيز التعاون بين وكالات الشركات الصغرى والمتوسطة.
- منتدى حول فرص تنمية الشركات الصغرى والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ب. برامج ودورات تدريبية تستهدف ريادة الأعمال النسائية والشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

تكتسب ريادة الأعمال النسائية أهمية متزايدة في النسيج الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي. حيث تسهم المرأة اليوم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتحسين دخل الأسرة، وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء.

ومع ذلك، لا تزال النساء في دول المنظمة يواجهن تحديات عديدة، مثل انخفاض الدخل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، ونقص التدريب في مجال التجارة، والتحديات المتعلقة بالوصول إلى مصادر الدخل والتمويل.

تستجيب مبادرات المركز الإسلامي لتنمية التجارة لهذه التحديات من خلال تعزيز الأنشطة التجارية للنساء، بهدف تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا.

❖ **ورش عمل تدريبية حول الوصول إلى الأسواق لفائدة سيدات الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

في هذا السياق، نظم المركز الدورات التدريبية التالية بالتعاون مع مكتب تيسير التجارة الكندي (TFO-Canada):

- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح الشركات والتعاونيات النسائية في الدول العربية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، تم تنظيمها بنجاح في الدار البيضاء، المملكة المغربية، من 17 إلى 21 يوليو 2023. ومكنت هذه الورشة المشاركين من إدارة سلاسل القيمة بشكل أفضل وتطوير مهاراتهم في مجال التجارة الدولية، بما في ذلك التسويق والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. كما تكللت الورشة بإنشاء شبكة سيدات الأعمال من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناطقة باللغة العربية.
- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح الشركات والتعاونيات النسائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الناطقة باللغة الإنجليزية"، في الفترة من 18 إلى 20 ديسمبر 2023 في جمهورية غامبيا. وبهذه المناسبة، قام المشاركون بتعزيز مهاراتهم في مجال التجارة الدولية والإدارة وتطوير المنتجات والتسويق والتصدير. كما تمكنوا من تحسين مهاراتهم القيادية والتواصلية.
- ورشة عمل تدريبية حول "الوصول إلى الأسواق وإدارة سلاسل القيمة لصالح المؤسسات والتعاونيات النسائية في البلدان الناطقة بالفرنسية في منظمة التعاون الإسلامي" ستُعقد في الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر 2024 في نجامينا، جمهورية تشاد. ستشارك في هذه الورشة 40 سيدة أعمال من تشاد وبنين وبوركينا فاسو وغينيا وغينيا بيساو والجابون وكوت ديفوار، بهدف تعزيز كفاءاتهن الإدارية بالإضافة إلى تطوير مهارات الاتصال والقيادة.
- علاوة على ذلك، سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع مركز أنقرة "ورشة عمل حول آفاق تطوير التعاونيات النسائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" يومي 11 و12 نوفمبر 2024. يهدف هذا التدريب إلى تعزيز المهارات الإدارية للتعاونيات النسائية في المنطقة، وتسليط الضوء على أهميتها في تعزيز الاقتصادات المحلية وتحسين الأمن الغذائي، بالإضافة إلى استعراض البرامج الداعمة لها وتشجيع التواصل والشراكات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

❖ **مشروع تمكين المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء**

تم تخصيص عام 2024 لتصميم وإطلاق مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة. يهدف هذا المشروع، الذي يركز على تنفيذ مبادرات واعدة تساهم في النمو الشامل، إلى إظهار إمكانات المرأة وتمهيد الطريق لفرص عمل جديدة وتحسين الرفاهية في المنطقة بدعم من المؤسسات المالية.

وفي هذا السياق، انعقد الاجتماع المؤسسي لإطلاق المشروع يوم 7 مارس 2024 افتراضيا، وتم تخصيصه لعرض المشروع ومناقشة سبل ووسائل تنفيذه.

شهد هذا الاجتماع رفيع المستوى مشاركة ممثلي وزارات التجارة في الدول الأعضاء التالية في منظمة التعاون الإسلامي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: جمهورية تشاد، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية غامبيا، جمهورية غينيا، جمهورية السنغال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية توغو. وفي ختام أشغال هذا الاجتماع، تم التوصل إلى الاتفاق على ما يلي:

- إطلاق البرنامج في الدول المستهدفة (غينيا، السنغال، غامبيا، تشاد، كوت ديفوار، توغو، بوركينا فاسو، نيجيريا) خلال عام 2024.
- إنشاء لجنة توجيهية في كل دولة تتألف من السلطات العامة والقطاع الخاص، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، وشركاء آخرين من أرض الواقع.
- مهمة تشخيص الاحتياجات وتحديد المجموعات والشركاء في كل بلد.
- تنفيذ خطة عملية في كل دولة لتنفيذ الأنشطة فعليا.

❖ **أنشطة لصالح رواد الأعمال الشباب:**

يمثل الشباب إمكانات كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يشكلون ثلث السكان. ومع ذلك، فهم يواجهون العديد من التحديات في مجالات التعليم والتوظيف والوصول إلى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى فرص التنمية الشخصية. تعرضت مشاريع رواد الأعمال الشباب، لهزات شديدة بعد جائحة كوفيد-19.

إضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي، وأزمة الطاقة، والنمو السكاني، وتغير المناخ، مما أدى إلى أزمات إنسانية غير مسبوقة، كلها عوامل تفاقم الوضع العالمي. تُضاف إلى هذه التحديات قيود مثل الإطار القانوني والمؤسسي، وضعف الدعم من الجهات الحكومية، ومحدودية الوصول إلى البنية التحتية والتكنولوجيا المناسبة، وغياب مجموعات ريادة الأعمال التي تحفز الابتكار، بالإضافة إلى الفوارق بين الجنسين والتمييز على أساس السن. كما تعاني ريادة الأعمال من نقص المواهب، وهجرة الأدمغة، وضعف المهارات، وعدم كفاية التدريب، وصعوبات الحصول على التمويل.

وفي هذا الإطار، قرر المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية والمنتديات لدعم ريادة الأعمال الشبابية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا السياق، نظم المركز العديد من الأنشطة التدريبية في السنوات الأخيرة لتعزيز مهارات الشباب في مجال التجارة الدولية، والوصول إلى الأسواق، وإدارة سلاسل القيمة. في يونيو 2024، ساهم المركز أيضًا في تنظيم المنتدى الدولي "من الشباب لأجل الشباب" الذي أطلقته الإيسيسكو بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة. وبهذه المناسبة، شارك 90 شابا من 43 دولة، وتم توزيع الجوائز على من قدموا مشاريع أكثر ابتكارًا، بهدف تعزيز ريادة الأعمال الشبابية والسلام والتضامن ومكافحة تغير المناخ.

ت. دورات تدريبية لفائدة الفاعلين في قطاع السياحة:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بالترويج المشترك للسياحة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق هذه الغاية، وفي إطار برنامجيهما TOURDEV وTourism-CaB، نظمت المؤسستان الندوات التدريبية الافتراضية التالية:

- ندوة افتراضية حول رقمنة الخدمات السياحية يومي 24 و25 مايو 2023، تم خلالها تزويد المشاركين بمعلومات قيّمة حول أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال، ومكّن هذا التدريب الدول من الاطلاع على المعارف والمهارات الضرورية للاستفادة من التقنيات الرقمية وتحسين عروضها السياحية.
- ندوة افتراضية حول سياحة فن الطبخ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يومي 4 و5 أكتوبر 2023. سمح هذا التدريب للمشاركين بالتعرف على أدوات السياحة الغذائية من أجل وضعها موضع التنفيذ لتسريع تطوير هذا القطاع. كما سلط الضوء على الدور الأساسي للسياحة الغذائية في تعزيز السياحة المستدامة والتمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية، وخاصة النساء.
- ندوة افتراضية حول تعزيز ممارسة السياحة البيئية والحفاظ عليها في دول منظمة التعاون الإسلامي، يومي 29-30 نوفمبر 2023. وقد مكّن هذا التدريب المشاركين من تعزيز قدراتهم لتطوير قطاع تنافسي للسياحة البيئية، من خلال تقديم الأدوات الأساسية، وتحديد العراقيل التي تعيق تطوير القطاع في دول منظمة التعاون الإسلامي، والوقوف على أحدث التوجهات وأفضل الممارسات في هذا المجال. وبهذه المناسبة، قامت وزارة الزراعة والغابات في الجمهورية التركية، بالتعاون مع وكالة تنمية السياحة التركية، بتقديم تجاربهما الفريدة في مجال السياحة البيئية، مشاركين أفضل الممارسات التي تحققت في هذا الميدان. وقدم ممثل عن منظمة السياحة العالمية فهما شاملا للمفاهيم الأساسية للسياحة البيئية، إلى جانب استعراض المبادرات التي تُشرف عليها المنظمة في جميع أنحاء العالم في هذا السياق.
- ورشة عمل تدريبية افتراضية حول تنمية السياحة البيئية المستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في غرب أفريقيا، يومي 28-29 مايو 2024. حضر هذه الورشة، التي تهدف إلى تطوير السياحة البيئية في منطقة غرب أفريقيا، أكثر من 50 ممثلا من غينيا وغامبيا وبنين وبوركينا فاسو ومالي والسنغال وسيراليون كأعضاء في "المشروع الإقليمي لتنمية السياحة المستدامة في شبكة من المنتزهات والمحميات

عبر الحدود في غرب أفريقيا". وبهذه المناسبة، قدمت منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجياتهما لتطوير السياحة البيئية في العالم، بما في ذلك في غرب أفريقيا، فضلا عن الإجراءات المتخذة لحماية البيئة. كما شارك في هذا التدريب خبراء من وزارة الزراعة والغابات ووكالة ترويج وتنمية السياحة في الجمهورية التركية بالإضافة إلى رئيس وDISTED Malaysia لمشاركة أفضل الممارسات في مجال السياحة البيئية. لمواصلة تنفيذ هذا المشروع، يخطط المركز لتنظيم المؤتمر الثاني للمانحين بمشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في عام 2025. يهدف المؤتمر إلى تسهيل تمويل المشروع بالإضافة إلى تنظيم تدريبات أخرى لفائدة متخصصين في الطبيعة والحفاظ عليها، والتسويق، واستكشاف فرص التمويل لمواقع السياحة البيئية التي يغطيها المشروع.

- ندوة افتراضية حول تعزيز القدرة التنافسية للسياحة الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في 29 يوليو 2024. تم تنظيم هذه الندوة تماشيا مع قرارات الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة المنعقدة في خيفا في الفترة من 31 مايو إلى 2 يونيو 2024. شارك في هذه الندوة خبراء دوليين ووزارات ووكالات حكومية لتبادل الأفكار ومشاركة أفضل الممارسات والتحديات والفرص الحالية في مجال السياحة الحلال، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء.
- بعد تعيين داكار كمدينة سياحية لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة ورشة عمل افتراضية يومي 8 و9 أكتوبر 2024، ركزت على استراتيجيات التسويق لهذه الوجهة. كان الهدف من هذه الورشة هو تعزيز مكانة السنغال في سوق السياحة العالمية وجذب المزيد من السياح إلى المنطقة. ويخطط المركز أيضًا لتنظيم نفس التدريب في ديسمبر 2024 لصالح سلطات أوزبكستان في إطار تعيين خيفا كمدينة سياحية للمنظمة لعام 2024.

القسم الرابع: وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أ. نظام الانضمام والمساعدة الفنية

1. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية 45 دولة من أصل 165 دولة عضو، وكان آخرها جزر القمر التي انضمت في 21 أغسطس 2024. بالإضافة إلى ذلك، هناك 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتم عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وقد أحرزت بعض العمليات تقدمًا كبيرًا منذ عام 2013، بينما تعثر البعض الآخر منها نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الاجماع حول الاختيارات.

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم البلدان من خلال المساعدة الفنية، علاوة على وسائل أخرى للتوعية والحوار التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد أفضل لعملية الحوار مع باقي الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها.

تتضمن شروط الانضمام مكونًا مرتبطًا بدعم الدول من خلال المساعدة الفنية، مع وسائل التوعية والحوار الأخرى التي تسمح للبلدان المنضمة بإعداد عملية الحوار مع الدول الأعضاء الأخرى بشكل أفضل للوفاء بالتزاماتها.

2. المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. كما تتضمن هذه المساعدة أنشطة موجهة الى البرلمانين والأوساط الجامعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وفي هذا السياق، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، بهدف تحديد طبيعة المساعدة الفنية التي من شأنها أن تسهل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

3. آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: https://www.wto.org/accessions.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند XII MC. (http://acdb.wto.org/). في سنة 2018، تم تحديث قاعدة البيانات لتشمل بروتوكولات الانضمام لجميع الأعضاء المنضوية تحت المادة الثانية عشرة والالتزامات الواردة فيها.

ب. الوضع الحالي لانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

يتلخص مسلسل الانضمام حسب الدول، على النحو التالي:

1. الجزائر

تأسس فريق عمل انضمام الجزائر في 17 يونيو 1987. وقد أودعت الدولة رسميا مذكرتها بشأن التجارة الخارجية لدى منظمة التجارة العالمية في يونيو 1996. كما قدمت الجزائر عرضها الأولي بشأن الوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2002. للإشارة فقد عقدت مجموعة العمل المتشكلة من 43 دولة والتي يرأسها السفير خوسيه لويس كانسيلا (الأوروغواي) 14 اجتماعا حتى الآن، آخرها انعقد في مارس 2014. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

2. أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997، وهو نفس العام الذي تقدمت فيه الدولة بطلب العضوية. قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. وقد قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى أسواق السلع والخدمات في عام 2005. وعقد فريق العمل حتى الآن 15 اجتماعا، كان آخرها في يوليو 2023. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الجزائرية من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

3. العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004. تأسست مجموعة العمل بخصوص انضمام العراق في 13 ديسمبر 2004. عقد الفريق اجتماعه الثالث في يوليو 2024، ويرأسه حاليا السفير صقر عبد الله المقبل من المملكة العربية السعودية.

4. إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2004. وتم إنشاء مجموعة عمل في عام 2005 والتي عقدت اجتماعاً واحداً فقط في نفس العام. تم تعميم مذكرة لنظام التجارة الخارجية لهذا البلد في نوفمبر 2009. ولم تقدم إيران بعد عرضها للوصول إلى الأسواق فيما يخص السلع والخدمات.

5. لبنان

تم تأسيس فريق العمل حول انضمام الجمهورية اللبنانية في 14 أبريل 1999. وعقد حتى الآن 7 اجتماعات، كان آخرها في عام 2009، برئاسة السيد إتيان أودو دو داينفيل (فرنسا). وقد وزعت لبنان مذكرة حول نظامها المتعلق بالتجارة الخارجية في يونيو 2001. كما قدم هذا البلد عرضه الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2003 ونشر ملخص النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء. ويجري حاليا افتحاص نظام التجارة الخارجية الخاص بهذا البلد على أساس مشروع تقرير أعده فريق العمل.

6. ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية يوم 25 نوفمبر 2001. تم إنشاء فريق العمل حول انضمام ليبيا في عام 2004. والى حد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام التجارة الخارجية كما أن فريق العمل لم يجتمع بعد.

7. السودان

عقدت مجموعة العمل لانضمام السودان التي تأسست في 25 أكتوبر 1994، 5 اجتماعات حتى الآن، برئاسة السيد ناوكي هيكوتا (اليابان)، كان آخرها في عام 2021. وقد تقدم السودان بعرض الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات في عام 2004. وتم توزيع ملخص النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء. ولم يتم البدء في افتحاص نظام التجارة الخارجية للسودان والذي قدمته في عام 1999.

8. أوزبكستان

تأسس فريق عمل لانضمام أوزبكستان في 21 ديسمبر 1994. وقد عقد 7 اجتماعات حتى الآن، كان آخرها في يونيو 2023 برئاسة السفيرة سيونغ ديوك يون (جمهورية كوريا). قدمت أوزبكستان مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية في سبتمبر 1998 وقدمت عرضها الأولي للوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع والخدمات في عام 2005.

9. الصومال

تم تكوين فريق العمل المعني بانضمام الصومال في 7 ديسمبر 2016. ولا تزال عملية تعيين رئيس فريق العمل جارية.

10. سوريا

تأسس فريق العمل من أجل انضمام الجمهورية العربية السورية في 4 مايو 2010، ولم يجتمع بعد.

11. تركمنستان

تأسس فريق عمل تركمانستان في 23 فبراير 2022، لكنه لم يعقد اجتماعه بعد.

الخـــــلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة، فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لكل الدول المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نموا. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. والبلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء لهذه المنظمة.

وتهدف الدراسة التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، إلى تحديد احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

وإدراكًا منه لأهمية مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذه المجالات، ينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية برامج سنوية لبناء القدرات في شكل ورش عمل تدريبية وتحديث المعلومات، وذلك مع إعطاء اهتمام خاص لفائدة البلدان الأقل نموا.

من جانب آخر، سيواصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، جهوده لتنظيم اجتماعات وورش عمل أخرى لتبادل الخبرات وتقريب مواقف الدول، ولاسيما تحسبا للمواعيد النهائية التي ستدعى فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإعداد مواقفها على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي.

الملاحـق

<u>الجدول 1</u>: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	أوروغواي
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
العراق	13 ديسمبر 2004	المملكة العربية السعودية
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	إسبانيا
الصومال	7 ديسمبر 2016	-
السودان	25 أكتوبر 1994	اليابان
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	كوريا
تركمنستان	23 فبراير 2022	-

<u>المصدر</u>: منظمة التجارة العالمية، مارس 2020

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

الدولة	الطلب	إنشاء فريق العمل	مذكرة التجارة الخارجية	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	عدد اجتماعات فريق العمل*	عروض السلع		عروض الخدمات		مشروع تقرير فريق العمل**	مراجعة نظام التجارة الخارجية جارية على أساس مشروع تقرير فريق العمل
						العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*		
الجزائر	يونيو 1987	يونيو 1987	يوليوز 1996	أبريل 1998 مارس 2014	14	فبراير 2002	نوفمبر 2013	مارس 2002	أكتوبر 2013	فبراير 2014	✓
أذربيجان	يونيو 1997	يوليوز 1997	أبريل 1999	يونيو 2002 يوليو 2017	14	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	فبراير 2015	يناير 2015	✓
إيران	يوليو 1996	مايو 2005	نوفمبر 2009								
العراق	سبتمبر 2004	ديسمبر 2004	سبتمبر 2005	مايو 2007 أبريل 2008	2						
ليبيا	يناير 1999	أبريل 1999	يونيو 2001	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	7	نوفمبر 2003	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	أكتوبر 2009	
أوزبكستان	يونيو 2007	ديسمبر 2007	أبريل 2001	يوليو 2002 يوليو 2012	3						
لبنان	ديسمبر 2004	فبراير 2005	مارس 2005	أكتوبر 2005 أكتوبر 2009	7	أبريل 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2012	✓
السودان	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أكتوبر 1998	يوليو 2002 يوليو 2017	4	سبتمبر 2005		سبتمبر 2005			
سوريا	أكتوبر 2001	مايو 2010									
الصومال	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016									

المصدر: منظمة التجارة العالمية مستجدات مارس 2020

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

البلد	تاريخ الانضمام
1. ألبانيا	8 سبتمبر 2000
2. البحرين	1 يناير 1995
3. بنغلاديش	13 ديسمبر 1993
4. بنين	1 يناير 1995
5. بروناي دار السلام	1 يناير 1995
6. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
7. الكاميرون	13 ديسمبر 1995
8. القمر الاتحادية	2024 سيتم تحديد التاريخ بالضبط
9. تشاد	19 أكتوبر 1996
10. كوت ديفوار	1 يناير 1995
11. جيبوتي	31 مايو 1995
12. مصر	30 يونيو 1995
13. الغابون	1 يناير 1995
14. غامبيا	23 أكتوبر 1996
15. غينيا	25 أكتوبر 1995
16. غينيا-بيساو	31 مايو 1995
17. غويانا	1 يناير 1995
18. إندونيسيا	1 يناير 1995
19. الأردن	11 أبريل 2000
20. الكويت	1 يناير 1995
21. كازاخستان	30 نوفمبر 2015
22. قيرقيزيا	20 ديسمبر 1998
23. ماليزيا	1 يناير 1995
24. المالديف	31 مايو 1995
25. مالي	31 مايو 1995
26. المغرب	1 يناير 1995
27. موريتانيا	31 مايو 1995
28. موزامبيق	26 أغسطس 1995
29. النيجر	13 ديسمبر 1996
30. نيجريا	1 يناير 1995
31. عمان	9 نوفمبر 2000
32. باكستان	1 يناير 1995
33. قطر	13 يناير 1996
34. العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
35. السنغال	1 يناير 1995
36. سيراليون	23 يوليوز 1995
37. سورينام	1 يناير 1995
38. طاجكستان	2 مارس 2013
39. توغو	31 مايو 1995
40. تونس	29 مارس 1995
41. تركيا	26 مارس 1995
42. أوغندا	1 يناير 1995
43. الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
44. اليمن	26 يونيو 2014
45. أفغانستان	29 يوليو 2016

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(المراقبـون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. إيران
4. العراق
5. لبنان
6. ليبيا
7. السودان
8. سوريـا
9. أوزبكستان
10. الصومال
11. تركمنستان (انشاء فريق العمل في 23 فبراير 2022)

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

فلسطين

الجدول 4: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

الدول الأعضاء	تاريخ المصادقة
1. ماليزيا	2015-05-26
2. النيجر	2015-08-06
3. توغو	2015-10-01
4. باكستان	2015-10-27
5. غويانا	2015-11-30
6. كوت ديفوار	2015-12-08
7. بروناي دار السلام	2015-12-15
8. مالي	2016-01-20
9. تركيا	2016-03-16
10. الإمارات العربية المتحدة	2016-04-18
11. ألبانيا	2016-05-10
12. كازاخستان	2016-05-26
13. المملكة العربية السعودية	2016-07-28
14. أفغانستان	2016-07-29
15. السنغال	2016-08-24
16. مملكة البحرين	2016-09-23
17. بنغلاديش	2016-09-27
18. الغابون	2016-12-05
19. قيرغيزستان	2016-12-06
20. موزمبيق	2017-01-06
21. نيجيريا	2017-01-16
22. تشاد	2017-02-22
23. عمان	2017-02-22
24. الأردن	2017-02-22
25. سيراليون	2017-05-05
26. قطر	2017-06-12
27. غامبيا	2017-07-11
28. اندونيسيا	2017-12-05
29. جيبوتي	2018-03-05
30. بنين	2018-03-28
31. الكويت	2018-04-25
32. أوغندا	2018-06-27
33. بوركينا فاسو	2018-09-21
34. الكاميرون	2018-11-30
35. المغرب	2019-05-14
36. مصر	2019-06-24
37. طاجيكستان	2019-07-02
38. جزر المالديف	2019-10-01
39. غينيا	2019-10-24
40. تونس	2020-07-17
41. غينيا بيساو	2022-09-20
42. جزر القمر	2024-08-21

المصدر: منظمة التجارة العالمية أكتوبر 2024

الجدول 5: حالة التزامات دول منظمة التعاون الإسلامي بموجب اتفاقية تسهيل التجارة

الأعضاء	المعدل الحالي	المعدل الحالي لتنفيذ التزامات الفئة أ	المعدل الحالي لتنفيذ التزامات الفئة ب	المعدل الحالي لتنفيذ التزامات الفئة ج
أفغانستان	99,9	11,3	27,3	61,3
ألبانيا	100	75,6	21	3,4
المملكة العربية السعودية	100	100	0	0
مملكة البحرين	100	61,3	30,3	8,4
بنغلاديش	100,1	34,5	36,6	29
بروناي دار السلام	100	91,6	8,4	0
بوركينا فاسو	99,9	13	17,6	69,3
بنين	99,9	65,5	21,8	12,6
الكاميرون	100	1,7	45,4	52,9
كوت ديفوار	99,9	34	5	60,9
جيبوتي	100	1,7	23,5	74,8
الجابون	100	13,9	21,4	64,7
غامبيا	99,9	48,7	38,2	13
غينيا	100	14,7	54,6	30,7
غويانا	99,9	73,1	2,9	23,9
اندونيسيا	100	88,7	11,3	0
الأردن	100	81,5	8,8	9,7
كازاخستان	100	44,5	47,9	7,6
ماليزيا	100	94,1	5,9	0
جزر المالديف	100	16,4	33,2	50,4
مالي	99,9	65,5	17,2	17,2
المغرب	100	91,2	0,8	8
موريتانيا	100	39,9	2,5	57,6
موزمبيق	99,9	65,5	10,5	23,9
النيجر	99,9	31,9	6,7	61,3
نيجيريا	99,9	15,1	42,4	42,4
عمان	100	97,5	2,5	0
أوغندا	100	8,4	47,9	43,7
باكستان	100	25,6	42,9	31,5
قطر	100	92,9	7,1	0
قيرغيزستان	100	16,4	17,2	66,4
سيراليون	99,9	0,8	19,7	79,4
السنغال	100	52,5	10,5	37
طاجيكستان	100	55,9	21,8	22,3
تشاد	100	34,5	30,3	35,2
توغو	100	42,8	32,8	24,4
تونس	100	59,7	0	40,3
تركيا	100	100	0	0
مصر	100	23,1	2,5	74,4
الإمارات العربية المتحدة	100	97,1	2,9	0

المصدر: منظمة التجارة العالمية، أكتوبر 2024